ثانياً ـ الحكم الذاتي في إطار مشكلة الاقليات

الحكم الذاتي في أقاليم اسبانيا:

لم يستخدم الدستور الاسباني الصادر في العام ١٩٧٨ مفهوم اللامركزية الادارية وإنما استخدم مفهوم «الحكم الذاتي» للجماعات القومية المختلفة في أسبانيا. وطبقاً لهذا الدستور، فإن أقاليم الباسك وكتالونيا وغاليس تعتبر من أكثر الاقاليم والجماعات القومية تمتعاً بالحكم الذاتي، إذ أصبحت الصلاحيات والسلطات المخولة لها مثلاً تحتذيه الجماعات الاخرى القومية.

إقليم الباسك: استند مشروع الحركة القومية الباسكية حول إقليم الباسك إلى مبدأين أساسيين: أولهما، الاعتراف بالحقوق التاريخية لشعب الباسك والمرتبطة بالسيادة؛ وثانيهما، حق تقرير المصير القومي.

ومن الواضح، ان هذين المبدأين يتعارضان مع النص الدستوري على الحكم الذاتي، سواء من حيث الأصل النظري أو من حيث النتائج التي يمكن أن يسفر عنها التطبيق والممارسة، ولم تستجب الحكومة الأسبانية لأي من هذين المبدأين لتناقض مضمونهما مع الحكم الذاتي. وكان مؤدى ذلك ان تجمّد الاعتراف بحكومة ذاتية للاقليم حيث أصرّ الحزب الوطني في الباسك، وهو حزب الغالبية، على هذين المبدأين، في البداية، ولم يتنازل عن أي منهما.

وعندما أجري الاستفتاء على الدستور المشار إليه المتضمن للحكم الذاتي، أوصى الحزب الوطني بالتغيب عن الاستفتاء. وجاءت معدلات المشاركة في الاستفتاء ضعيفة في الاقليم مقارنة بالمتوسط على الصعيد القومي في أسبانيا ككل، وصوّت ٥٠ بالمئة من الناخبين المسجلين لصالح الدستور. وأعقب ذلك مراجعة وضع إقليم الباسك، وطرحت هذه المراجعة في استفتاء عام على شعب الاقليم في ٢٥ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٩ مع بعض التعديلات التي لم تكن قائمة في النص السابق[١١]. وفي هذا الصدد، جرت حملة واسعة للمشاركة في الاستفتاء شاركت فيها الجماعات الوطنية والسياسية مختلفة الآراء كافة، على الرغم من اقتناعها بأن النص ليس كافياً. وقد رافق اقرار صيغة الحكم الذاتي لاقليم الباسك تأييد شعبي دفع الى الصدارة شريحة سياسية أقل راديكالية، واستند الى دعم بورجوازية مستعدة للتفاوض مع الحكومة المركزية، وتقسيم داخلي للصلاحيات والسلطات يمكنه اشباع طموحات وتطلّعات الشريحة السياسية المدينية المحلية.

ووراء إقرار صيغة الحكم الذاتي للاقليم تكمن عوامل عديدة من بينها، تطوّر الحركة القومية الباسكية ودخولها طور العنف والذي أصبح مصدراً لأحداث درامية عانى منها المجتمع الاسباني ككل، اضافة الى الازمة الاقتصادية التي مسّت الشعب وإقليم الباسك بشكل خاص، وهو الامر الذي هيّأ مناخاً مؤاتياً لاقرار هذه الصيغة بالرغم من الاقتناع بعدم استجابتها لأماني الباسك القومية، أي تقرير المصير والحقوق التاريخية.

كتالونيا. طالب إقليم كتالونيا بالحكم الذاتي عقب اقراره لاقليم الباسك، وما أن عرض مشروع الحكم الذاتي للاقليم على البرلمان حتى تمّ إقراره مع بعض التعديلات الطفيفة، وتخفيف بعض نصوصه، وهو الامر الذي يعكس الفارق بين الحركة الاستقلالية الباسكية والكتالونية؛ فالحكومة المركزية في اسبانيا شديدة الحذر والشك ازاء الحركة القومية الباسكية ونزوعها للعنف المسلّح،